

الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي:

أولوية بناء الأمن بدل استيراده

|| أ. إدريس عطية ||

|| أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تبسة.

الملخص:

تستهدف هذه الورقة التعرض لدراسة التهديدات التي يمثلها الإرهاب العابر للقوميات في الساحل الإفريقي، خاصة في ظل استفحال هذه الظاهرة ذات الطابع الدولي، ومدى استفادتها من حركية العولمة والثورة التكنولوجية والاتصالية وتقلص الحدود بين الدول، وقد برزت تهديدات وتحديات أمنية تتجاوز حدود الدول، بل تفرض التعاون والتكافل بين الدول من أجل مواجهتها والتي على رأسها اليوم الإرهاب الدولي.

فالإرهاب الدولي أصبح ظاهرة تشغل بال العالم بأسره، باعتباره ظاهرة كونية لم تقتصر على الدول الغربية فقط بل طالت دول عديدة ومنها دول الساحل والصحراء، التي بدأت تعاني من ويلات الإرهاب منذ حوالي عقد من الزمن (2003-2013). وستحاول هذه الدراسة الكشف عن الحركات المنتجة للإرهاب عبر الوطني في دول الساحل الإفريقي من خلال مقارنة الفشل الدولاتي، وكذا محاولة استعراض الإستراتيجيات المختلفة لمكافحة هذه الظاهرة ومقاربتها بين الجهود الساحلية (وفق منطق بناء الأمن)، والأدوار الدولية -الأمريكية والفرنسية- (تصدير الأمن).

كما تستدعي الدراسة التعرض إلى الجيل الجديد من الإرهاب الذي تشهده المنطقة بعد التحولات العربية الأخيرة وما تشهده من تداعيات على دينامية الظاهرة، بحيث أضفت بعدا وطابعا جديدا يولد ضرورة التوافق وتطابق الرؤى من أجل مواجهة هذا التحدي العابر للحدود والقوميات، بحيث تبرز الجزائر على رأس هذه الدول، ذات الخبرة الأوسع والتجربة الأنجع في التعاطي مع الإرهاب الدولي، مما يدفع ببقية الدول في الفضاء الساحلي بأن تتسق مع الجزائر من أجل دحض هذا المخطر المتنامي واللامحدود والذي ليس له أي عقل أو دين ولا حتى وطن.

الكلمات الدالة: الإرهاب، الساحل الإفريقي، التهديدات، المخاطر، المكافحة، بناء الأمن، تصدير الأمن، إسترداد الأمن، الدولة الفاشلة.

مقدمة:

تم تناول الإرهاب في مؤسسة "راند" RAND Corporation الإرهاب كعدو غير تقليدي يتطلب رؤية غير مسبقة، فأعداء اليوم، الإرهابيون - وفقا لرؤية "بريان جنكينز" التي ضمنها في مقال بعنوان "إعادة تعريف العدو: العالم تغير، ولكن عقليتنا لم تتغير" (RAND Review، ربيع 2004)- هم أعداء دينامكيون، متنوعون، منظمون، لا يمكن التنبؤ بهم، كما أنهم يتميزون "بليونة"، وقدرة على التخفي، وذلك خلافا لأعداء الأمم الذين يتصفون بالسكون والتجانس والجمود.

ومنذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر طرأ تحول كبير في الشكل التنظيمي للجماعات الإرهابية فتحوّلت من النموذج التنظيمي الهرمي إلى النموذج التنظيمي العنقودي (نسبة إلى العنقود)، وفي شكل شبكة من التنظيمات المترابطة استراتيجياً وعملياً، وبدون هيكل قيادي يمكن تحديده، بحيث يصعب القضاء على هذا التنظيم

وقياداته، حيث تحولت القاعدة من منظمة يأتي ترتيب أهمية طبقاتها من الأعلى إلى الأسفل، إلى منظمة مرتبة من حيث الأهمية من الأسفل إلى الأعلى، مع تركيز المسؤولية الكبرى في تنفيذ الهجمات على الخلايا المحلية. وجرى تطبيق هذه الإستراتيجية العملياتية في بعض الدول والمناطق في إفريقيا، حيث تحالفت القاعدة مع تنظيمات محلية في إفريقيا، ولاسيما الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر، والتي تحول اسمها إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في جانفي 2007، كما تم انضمام الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا إلى تنظيم القاعدة في أوائل شهر نوفمبر 2007، بحيث شهدت منطقة الساحل في وقت مبكر بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، عدة مبادرات لمكافحة الإرهاب في الساحل، وقد شهدت المنطقة في وقت لاحقاً تحركاً كثيفاً للعناصر الإرهابية، خاصة بعد تحول الكثير من الجماعات الإرهابية المحلية إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وما أصبحت تشكله من تهديد قوي منذ جانفي 2007، لتشكل بذلك الظاهرة الإرهابية دافعا قويا، يستوجب الاهتمام من طرف القوى الدولية، هذا إلى جانب المعطيات الجيوبوليتيكية المهمة التي تزخر بها المنطقة.

وتحاول هذه الدراسة الكشف عن الحركات المنتجة للإرهاب عبر الوطني في دول الساحل الإفريقي، ومحاولة استعراض مختلف الإستراتيجيات المختلفة لمكافحة هذه الظاهرة. أولا: مقارنة الفشل الدولتي لتفسير استئصال الإرهاب في الساحل الإفريقي: تأملات نظرية: ترتبط السببية المحركة لنشوء الظاهرة الإرهابية إلى حد كبير بطبيعة الدولة، ولاسيما أن الضعف التقليدي العام في الساحل الإفريقي يتيح فرصا ملائمة للجماعات الإرهابية للعمل بحرية في دول المنطقة، على هذا الأساس فإن الضعف يشمل عجز الأجهزة الأمنية في أغلب هذه الدول عن التصدي بكفاءة للتهديدات الإرهابية، ناهيك عن شيوع الفساد وانتشار الجريمة المنظمة، مما يتيح للجماعات الإرهابية فرصا أكثر من أجل تنفيذ أهدافها وتحقيق غاياته.

وتعود معضلة الدولة في الساحل الإفريقي إلى عدة اعتبارات، بعضها يرتبط بالنشأة الاصطناعية للدولة الساحلية خلال حقبة ما بعد الاستعمار، وما ترتب على ذلك من أداء الأنظمة السياسية في المنطقة، الذي كانت ميزته الاستبداد السياسي وانتشار الفساد وسيطرة العسكري على السياسي⁽¹⁾، مما زكى أزمة الاندماج الوطني، وأزمة المشاركة السياسية والتنمية، وتسبب في اندلاع الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية في كثير من دول القارة الإفريقية. وعليه من الضروري التمييز ما بين الأشكال المختلفة من معضلة الدولة في إفريقيا، والتي تتباين بشدة من حيث الحدة والكثافة، مما يجعلها -في الوقت نفسه- تتباين في علاقة كل شكل منها بالظاهرة الإرهابية. ومن أبرز سمات عالم اليوم انتشار مفهوم "الدولة الفاشلة" *Failed State* (الدولة الصورية أو الشكلية) التي لا تمارس أي شكل من أشكال السيادة على أرضها، والدولة التي هي مصدر لكافة أنواع الحروب الأهلية. ويعتبر مصطلح الدولة الفاشلة (أو المخففة) من المفاهيم المثيرة للجدل والنقاش نظرا لعدم وجود تعريف متفق عليه بين المفكرين والباحثين بهذا الموضوع، ولكنه يعني في عمومية شديدة الدولة الضعيفة التي تعاني من غياب كبير للمؤسسات، وأنها غير قادرة على تلبية الحاجات الضرورية للسكان، ولا تستطيع تفاعل توحيد الشروط الأساسية للسيادة، وهي القدرة على بسط نفوذها وإحكام سيطرتها على كل مساحتها الجغرافية. أما المبادئ التي تقوم عليها سلطتها لا تحصى بالتأييد لدى غالبية المواطنين، ويعرف حيدر إبراهيم الدولة الفاشلة:

(1) Thomas Dempsy, «Counter Terrorism in African Failed State: Challenges & Political Solutions», *Terrorism Monitor*, Vol.4, Issue 09 (April 2006), pp.44-52.

"هي الدولة التي لا تمارس حكومتها المركزية سيطرة فعلية على كل أراضيها" (2).

ويعرف "روبرت روتبرغ" الدولة الفاشلة بأنها:

"تقدم كميات قليلة من السلع السياسية التي توجه لقلّة من المجتمع، فهي دولة ذات حكومة هشة لم عدّ قادرة على أداء المهام الأساسية للدولة الوطنية في العالم المعاصر" (3).

ويظهر داخل الدولة الفاشلة ما يعرف بـ "دولة الأمر الواقع"، أي أن تكون السياسة الرسمية لها والسيادة الفعلية -من حيث الممارسة على أرض الواقع وإقامة علاقات مع الخارج- ملكا لدولة الأمر الواقع، حيث يشير "روبرت جاكسون" (*) إلى السيادة الإيجابية والسيادة السلبية، والتي تنطبق على دولة أمر الواقع والدولة الفاشلة، وإذا ما قورنت بالكيان المركزي الذي تحاربه والذي تقل عنه فعالية -على الأقل- في المهام التي تقوم بها والخدمات التي توفرها.

ويشير مصطلح دولة الأمر الواقع إلى المناطق التي تسيطر عليها حركات متمردة، أو قوى سياسية انفصالية وأقامت عليها إدارات أضحت بمثابة دولة بحكم الأمر الواقع لكنها تفتقر إلى الاعتراف الدولي، وتعتبر جمهورية أرض الصومال من أبرز الأمثلة على دولة الأمر الواقع، التي ظهرت ضمن الدولة الفاشلة، وهذه الدولة لا تمتلك مقعدا في هيئة الأمم المتحدة مهما تكن سيطرتها قوية وكاملة على منطقتها (4).

وخلص التقرير السنوي الأول (عام 2005) الذي ساهم في إعداده كل من صندوق دعم السلام The Fund For Peace، ومجلة السياسة الخارجية الأمريكية Foreign Policy حول الدولة الفاشلة، إلى أن هناك حوالي ثلثين من سكان العالم يعيشون في دول غير مستقرة تحمل مخاطر الانهيار أو قريبة منه.

وقد حصى التقرير الذي نشرته مجلة "فورين بوليسي" حوالي ستون دولة من دول العالم -تم تصنيفها تراتبيا- تحمل علامات عدم الاستقرار، وتعد الأقرب لأن تكون دول فاشلة، اعتماد على مقياس يتضمن اثنا عشر مؤشرا.

- مؤشران اقتصاديان: غياب التنمية الاقتصادية والدخل الفردي.
 - أربعة مؤشرات اجتماعية: الضغوط الديمغرافية، اللاجئين، الأقليات، الهجرة.
 - ستة مؤشرات سياسية: الشرعية، الخدمات العامة، حقوق الإنسان، الديمقراطية، الفاعلين السياسيين.
- بعد جمع البيانات وتحليلها، حيث يأخذ كل مؤشر عشرة نقاط ليكون مجموع النقاط هي الأكثر تعرضا لخطر الفشل، ويقسم التقرير كالعادة هذا الدليل إلى ثلاث فئات (5):

○ **الفئة الأولى:** يرمز لها باللون الأحمر -وهي حالات فعلا في مرحلة الخطر- ويطلق عليها الدول المستتفزة Alert States.

○ **الفئة الثانية:** يرمز لها باللون البرتقالي -وهي دول خطر كامن "منطقة حذر"- وهي فئة الدول المنذرة بالخطر Warning State.

○ **الفئة الثالثة:** ويرمز لها باللون الأصفر -وهي في إطار احتمالية الخطر- أي في مرحلة متوسطة يمكن تسميتها بـ: "حالة الترقب" Modérâtes States، وهي فئة الدول المتوسطة.

(2) حيدر إبراهيم، "الدولة الفاشلة أو المخففة"، أنظر على الرابط التالي: <http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147490670> (2013/11/22)

(3) حيدر إبراهيم، "الدولة الفاشلة أو المخففة"، مرجع سابق، ص 1-4.

(*) من أكبر المهتمين بشؤون الدولة في إفريقيا.

(4) إبراهيم غالي، "دليل الدولة الفاشلة: الفوضى تهدد العالم"، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera/ND/exeres/DF592FC47-4C27-8CDB-BC31FAF93422.htm> . (05/12/2012)

(5) حيدر إبراهيم، "الدولة الفاشلة أو المخففة"، مرجع سابق، ص 1-4.

وعلى الرغم من حالة الاضطراب السياسي والأمني في الدولة الفاشلة، والتي ربما توفر مجالا لعمل الجماعات الإرهابية في هذه الفئة من الدول، إلا أن حالة الانفلات الأمني تمثل خطرا على هذه الجماعات، فضلا عن صعوبة بناء تحالفات محلية في ظل هذه الحالة، مما قد يجعل الجماعات الإرهابية عرضة للاستهداف من جانب أطراف الصراع، أو العصابات الإجرامية في حالة دخولها مثل هذه الدول، وربما تجد الجماعات الإرهابية نفسها طرفا في هذا الصراع، مما قد يجعلها عرضة للقيام بأعمال تخرج عن أجندتها الأصلية⁽⁶⁾، وهو ما يعني إجمالا أن هذه الفئة من الدول قد لا يتوافر فيها على الملاذ الآمن للجماعات الإرهابية، وإنما يمكنها أن تستفيد منها بصورة محدودة في تنفيذ عملياتها، مثل استخدامها كمعبر إلى الدول الأخرى المستهدفة.

ولكن المشكلة الأكبر أن الدولة الفاشلة تعتبر هي في حد ذاتها دولة راعية للإرهاب، لتشكل معضلة أمنية جديدة مصدرة لهذه الظاهرة نحو الدول المتقدمة، كما قدم مركز مكافحة الإرهاب (Combating Terrorism Center) بالأكاديمية الأمريكية "ويست بوينت" West Point بعداً آخر لعمل الجماعات الإرهابية، وتمثل في أن الفراغ الأمني في الدولة الفاشلة لا يعتبر مكسبا مغريا للجماعات الإرهابية، لأن الحصول على الأمن ليس بالضرورة هدفا بحد ذاته لتلك الجماعات، وإنما الهدف الأمثل والأهم من ذلك هو تحقيق الهدف السياسي، المتمثل في السيطرة على مؤسسات الحكم في الدولة⁽⁷⁾، بما يتيح للجماعة تنفيذ هدفها الاستراتيجي.

أما الدولة المنهارة *Collapsed State* هي أخطر حالة تصل إليها الدولة الفاشلة (المرتبة الدنيا للدولة الفاشلة)، حيث تنهار الدولة لما تصبح غير قادرة على أداء الوظائف الضرورية، لأنها تعبر عن حالة فشل وظيفي حيث تتوقف فيها الهياكل الوظيفية عن تأدية أدوارها تجاه المواطنين، بالإضافة إلى فشل مؤسسي، إذ تختفي بنيتها السياسية العليا إما بصفة كلية ومستمرة أو بصفة جزئية ومؤقتة، وتعتبر الدولة منهارة⁽⁸⁾:

1. غير قادرة على إدارة النزاع، وفي النهاية غير قادرة على فرض الأمن.
 2. عاجزة عن توزيع الخدمات الاجتماعية الضرورية والبنية التحتية الأساسية.
 3. لا تسيطر على جزء كبير من أراضيها.
- وتتخذ الدولة المنهارة شكلين رئيسيين هما⁽⁹⁾:

- (1) **الانهيار الجزئي والمؤقت**: وهو عادة ما يقتصر على بعض مؤسسات الدولة، ويسمى أيضا الانهيار القطاعي وقد يصيب فقط قطاعات دون أخرى، مثل قطاع الصحة، قطاع التعليم... وفي العادة هذا الانهيار يكون مؤقت، أي لا يمتد لفترة زمنية طويلة، ويمكن تداركه في وقت قصير وهو حالة بسيطة، مثلما حدث في ليبيا وسيراليون.
- (2) **الانهيار الكلي والممتد**: ويعني هذا الانهيار الشامل لكل قطاعات الدولة، حيث ينعدم وجود أي سلطة مركزية لها وينعدم الأمن وتتوقف المؤسسات عن العمل وتعم الفوضى، وتظهر كيانات أخرى تعمل وتؤدي أدوار مكانها، وعادة ما يكون هذا الانهيار طويلا وممتد يصل إلى سنوات عدة مثلما حدث في الحالة الصومالية.

(6) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في الحادي والعشرين، تر. مجاب الإمام (الرياض: دار العبيكان، 2007)، ص 149.

(7) أحمد محمود إبراهيم، "الإرهاب الدولي في إفريقيا: بين الأزمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة"، كراسات استراتيجيه، السنة 18، ع. 183 (جانفي 2008)، ص 7.

(8) أشرف راضي، "الحرب على الإرهاب ومشكلات التعامل مع الدولة الفاشلة"، انظر على الرابط التالي:

<http://www.dr-abumatar.com/boeken/boek-11september/14.htm> (03/01/2013)

(9) Anderews Atta-Asamoah, "Transnational and Domestic Terrorism in Africa : Anglinn Kagos ?," in Wafula Okuma and Annel Botha (eds.), *Domestic Terrorism in Africa : Defining, Addressing and Understanding its Impact on Human Security*, (Pretoria: Institute for Security, 2009), p23.

ويؤدي الوضع في الدولة المنهارة إلى تقطيع وتقسيم المناطق المكونة منها فيما بين الميليشيات المسلحة والجماعات الإثنية، كما ينشأ شكلا من أشكال اقتصاد الحرب، الذي يسيطر عليه قادة الميليشيات وكبار التجار وانتشار السرقة والنهب، وفرض الإتاوات وتجارة السلاح والمخدرات والجريمة التقليدية بكافة أنواعها، والأغرب في ذلك تفاعل هذه الجرائم بطريقة عشوائية جدا، كما أنها تقوم في العادة على أسس فردية خاصة، وأحيانا أسس جماعية إثنية. وتعتبر الدولة المنهارة - على عكس ما هو شائع - غير ملائمة لعمل الجماعات الإرهابية، إذ تواجه هذه الجماعات مشكلات أكثر حدة من تلك الموجودة فيها، حيث يكون المناخ الأمني أكثر انفلاتا بالمقارنة مع الدول الفاشلة أو الضعيفة. وتتكدس الجماعات الإرهابية أعباء كبيرة في الدفاع عن نفسها، إذ يمكن أن تتعرض مخيمات التدريب التابعة لها أو مناطق إقامة أفرادها ومعسكراتها لهجمات من جانب القوى المحلية المتناثرة في إدارة هذه الدولة المنهارة، كما يمكن أيضا أن يكون من السهل على القوى الخارجية المعادية ضرب تلك المعسكرات والتقويض من عمل الجماعات الإرهابية على أراضيها⁽¹⁰⁾.

يصف "كيرت شيلينجر" Kurt Shillinger مزايا الدولة المنهارة مثل الصومال، حيث لا يعتبرها خيارا ملائما للجماعات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة، لاعتبارات تتعلق بالطبيعة الجغرافية والوضع الأمني والتركيبية الاجتماعية، فضلا عن أن الأمن المنفلت في ظل انهيار هذه الدولة وصفوف الحكومة فيها مما يؤثر بالسلب على أفراد التنظيم ويحرمهم الحماية الأمنية اللازمة⁽¹¹⁾.

ثانيا: السياق التفاعلي للإرهاب عبر الساحل الإفريقي: بين التغذية المحلية والتضخيم الدولي ما تزال حركات التمرد بدول الساحل الصحراوي، أهم مصدر لأعمال العنف ذات الدوافع المختلفة، السياسية منها، أو الدينية، أو الإثنية، وتعتبر التحديات الأمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة من أبرز القضايا التي تواجهها المنطقة اليوم، وقد عرفت دول الساحل الإفريقي وإفريقيا الغربية في السنوات الأخيرة تنامي الظاهرة الإرهابية، إذ يمكن إرجاع ظهور هذه الظاهرة المرضية (الإرهاب)، إلى طبيعة مجتمعات المنطقة المفككة إثنيا، وقبلها، وعرقيا، مما جعل من عملية الاندماج الاجتماعي عملية جد صعبة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة، وهو ما أنتج أزمات داخلية ذات تركيبة معقدة يصعب التحكم فيها ومراقبتها⁽¹²⁾، مثل: أزمة التوارق في مالي والنيجر، والاضطرابات العرقية في غينيا وكوت ديفوار، والصدمات الإثنية والقبلية في تشاد.

وعليه فإن دول الساحل - الصحراوي، غير قادرة أصلا على المراقبة الذاتية، أي ضعفها على مراقبة حدودها، بالإضافة إلى أنها غير قادرة على الإدارة الأمنية لأراضيها، مما يؤدي إلى سهولة العمل الإرهابي، كما ساهمت طبيعة المنطقة الساحلية وباقي غرب إفريقيا المتمثلة في الجفاف وقلة المطر، ونقص المياه الجوفية والتصحر، وكذا النزاعات والصراعات الناتجة عن التناقض الإثني الذي يعتبر أهم سبب مفجر للصراعات الداخلية، والتي تكون خطيرة عندما يكون سببها ديني، مثل: الصراع بين المسلمين والمسيحيين في السودان وتشاد ونيجيريا.

وتعتبر مالي المنطقة الأكثر خطرا في الحزام الصحراوي - الإفريقي، خاصة في جزئها الشمالي وحدوده مع بقية الدول المجاورة، والتي تعرف حاليا بـ "تورا بورا الصحراء"، ويمكن تسميتها بأنها صحراء داخل الصحراء الإفريقية الكبرى، وتمتد من عرق تينزروفت الذي يخترق الجزائر ومالي وموريتانيا غربا، إلى جبال تيبستي شمال غرب تشاد، ومن وديان جنوب جبال الهقار الجزائرية شمالا إلى تخوم نهر النيجر، وتقتو مساحة هذه المنطقة

(10) محمود إبراهيم، "الإرهاب الدولي في إفريقيا"، مرجع سابق، ص.9.

(11) Gani Yoroms , "Defining and Mapping Threats of Terrorism in Africa , " in Wafula Okuma and Annel Botha (eds.), **Understanding Terrorism in Africa: in Search for Africa Voice** (Pretoria: Institute for Security, 2007), p.12.

(12) Oshita O. Oshita , " Domestic terrorism in Africa; Ontology of an old war in new trenches, " in Wafula Okuma and Annel Botha (eds.), **Domestic Terrorism in Africa : Defining, Addressing and Understanding its Impact on Human Security**, op.cit., p.31.

التي تمتد على شكل يشبه مثلث بزاوية منفرجة، 720 ألف كيلومتر²، أي أكثر من مساحة دولتين أوريبيتين هما فرنسا وهولندا⁽¹³⁾.

ويعرف هذا المثلث الحدودي (الممتد عبر دول، موريتانيا، ومالي، والنيجر، والجزائر) بتضاريسه المتنوعة من جبال أفوغاس شمالي مالي، وجبال إيرتينغابوغا وأكادس في شمال النيجر، إلى هضبة جادو في شمال النيجر التي تربط بين الجزائر، وليبيا، وتشاد. ويمكن عبر مسالكها الوعرة الوصول إلى جبال الطاسيلي، وقد استعملتها الجماعة الإرهابية -بقيادة المدعو عبد الرزاق البار- في إخفاء الرهائن الألمان والنمساويين في عام 2003⁽¹⁴⁾، وتعد المنطقة ملاذا آمنا لأي شخص يريد الاختباء أو التمرد، ذلك لأنها بلا سلطة فعلية ولا أجهزة أمن، ولا يوجد في مالي -مثلا- سوى سلطة شيوخ القبائل.

ووسط كل هذه الفوضى وغياب سلطة الدولة ينتشر التهريب، وتسود سلطة الخارجين عن القانون، الذين التفت حولهم عصابات مسلحة كبرى تنشط في المنطقة، مثل: **عصابة حمادو** في شمال النيجر، و**عصابة آريز** وغيرها، وتحمي هذه العصابات الإرهابية المهربين الذين تحولوا إلى قوة اقتصادية رهيبة، وتشير تقارير أمنية إلى أن عائدات مهربي السجائر والمخدرات عبر الصحراء الكبرى مرورا بشمال مالي، يجنون سنويا مليارات دولار أو أكثر، يحصل منها الإرهابيون وأفراد العصابات المسلحة على جزء في شكل إتاوة⁽¹⁵⁾، وتحصل على الأسلحة التي تباع بصفة سرية، والتي تأتي من تشاد التي تشهد صراعات مسلحة، ومن الكونغو، ومن أوغندا، وكينيا، والصومال مرورا بالكثير من البلدان الإفريقية⁽¹⁶⁾.

وتختصر سيرة الإرهابي **مختار بلمختار**^(*) كل قصة النشاط الإرهابي في الجنوب الجزائري ودول الساحل الإفريقي، فهو يعد أول من تمكن من البقاء على قيد الحياة كأمر مسؤول من الجماعة المسلحة، ثم الجماعة السلفية للدعوة والقتال على مدار إثنا عشر عام على الأقل.

حيث اندلعت المواجهة في مالي، التي اعتبرها بلمختار ملاذا آمنا لهجماته على موريتانيا، وغالبا ما أفرج عن رهائن القاعدة في المغرب الإسلامي في مالي بعد مفاوضات مطوّلة (وهي العملية التي أصبحت عملا روتينيا). بيد أن ذلك الروتين انتهك في الواحد والثلاثين من ماي 2009، عندما أمر القائد الإرهابي عبد الحميد أبو زيد (حميدوا) بإعدام سائح بريطاني أُعتقل قبل أربعة أشهر، فردت السلطات المالية باعتقال بعض عناصر القاعدة في المغرب الإسلامي، وإنتمق أبو زيد في الحادي عشر من جوان 2009 بإرسال فرقة قتل لاغتيال ضابط مخابرات مالي كبير في منزله بمدينة تمبوكتو.

ولقد شكلت عملية القتل ضربة غير مسبقة للرئيس "أمدو توماني توري"، الذي انتخب للمرة الأولى في انتخابات ديمقراطية في عام 2002، وأعيد انتخابه في عام 2007 بما يزيد على ثلثي عدد الأصوات. وفي عام 2006، استرضى الرئيس "توري" حركة تمرد التوارق، من خلال عملية السلام التي رعتها الجزائر، وهو يواجه الآن تهديدا جديدا يتمثل بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، رد "توري" بقوة وأرسل جيشه لتعقب المقاتلين الجهاديين في شمال مالي، وهو ما أدى إلى حدوث اشتباكات عنيفة جرت في جويلية 2009، وإلى مقتل عشرات

(13) سيدي محمد بن الطيب، "بلدان الساحل وإفريقيا الغربية تدعو إلى مواجهة الإرهاب"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.magharebia.com/cicoon/awi/xhtml1/ar/featuru_07/02/2013

(14) جان بيار، "هل تصبح القاعدة أفريقية في منطقة الساحل؟"، أوراق كارنيجي، ع. 112 (ماي 2010)، ص. 18-03.

(22) بن الطيب، مرجع سابق، ص. 1-7.

(*) في 2 مارس أعلنت القوات التشادية القضاء عليه هو و 28 إرهابي في جبال إيفوغاس في منطقة تسمى وادي امينيتاي في شمال مالي على الحدود مع الجزائر، ومختار بلمختار المكنى خالد أبو العباس، هو أمير كتيبة "الملثمون"، ومؤسس كتيبة "الموقعون بالدماء"، والعقل المدبر لعملية احتجاز الرهائن في منشأة الغاز في عين أمناس، والتي أدت إلى مقتل جميع منفذي العملية، ونحو 32 رهينة أجنبية. وهو زعيم سابق للقاعدة في المغرب الإسلامي، انشق عنها في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وشكل مجموعته المقاتلة الخاص

(16) سام البدارين، "القاعدة وضعت عمل حتى عام 2020"، جريدة القدس العربي، السنة 16، ع. 4911 (الجمعة 11 مارس 2005)، ص. 8.

المقاتلين⁽¹⁷⁾، وهذا ما أثار موجة من عمليات الخطف خلال الشهور الأخيرة من عام 2009، حيث تمت مباغطة ثلاثة إسبان على الطريق الساحلية الموريتانية، واعتقل زوجان إيطاليان في موريتانيا بالقرب من الحدود المالية، وخُطف مواطن فرنسي يعمل في مجال الإغاثة الإنسانية منذ فترة طويلة في شمال مالي، في بلدة مينكا، ولقد أطلق سراح الفرنسي في شهر جويلية 2010، وأُفرج عن الزوجين الإيطاليين بعد شهرين، لكن الحادث شوّه في الوقت نفسه سمعة مالي بكونها تعد منطقة مستقرة، وأغلق عمليا منطقة تمبكتوا والمواقع التاريخية أمام الزوار الدوليين.

وقد شهدت مالي في مارس 2012 ظهور حالة من الفوضى بين منطقة الشمال والحكومة المركزية، بحيث استغلت الجماعات الإرهابية وحركات المتمردين الوضع، مما دفع فرنسا بأن تتدخل عسكريا في المنطقة في الحادي عشر من جانفي 2013 بناءً على القرار الأممي 2085، الصادر في العشرين من ديسمبر 2012، بالموافقة على إرسال قوات دولية لمساندة الجيش المالي في مواجهته للجماعات المسلحة التي تسيطر على شمال البلاد، على أن تقوم قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) والتي تتكون من 3300 جندي بالعمليات العسكرية، على أن تتولى دول المنظمة دعم هذه القوات، وقد تعهدت فرنسا في البداية بتقديم الدعم اللوجيستي لهذه القوات، إلا أن تقدم الجماعات المسلحة وتمكنها من السيطرة على مدن جديدة وزحفها نحو العاصمة باماكو، بل وتمكنها من الاستيلاء على أسلحة وذخائر تابعة للجيش المالي، هذا إلى جانب مطالبة الرئيس المالي "يكوندا تراوري" مساعدة فرنسا، قد قدم حجة للتحرك الفرنسي السريع الذي كان متبوعا بتعبئة دولية واسعة رأى فيها الكثيرون إنها تفوق الحدث الذي تشهده مالي وتسعى إلى تحقيق أهداف أخرى.

أما بخصوص النيجر التي كانت في وقت مضى مصدر الخطر الرئيس على الاستقرار الذي يأتي من حركات التوارق، وليس الجماعات الإرهابية أو بالأحرى تنظيم القاعدة، وقد تعامل الرئيس "مدو تاني"، الذي تولى منصبه منذ عام 1999، مع المتمردين التوارق من خلال القمع العسكري أولا، ثم من خلال الحوار سياسي برعاية ليبيا، إلا أن القاعدة في المغرب الإسلامي باتت تشكل تهديدا أمنيا كبيرا في البلاد في ديسمبر 2008، عندما اختطفت كتيبة أبو زيد، التي تنوق إلى اقتطاع منطقة خاصة بها، والحد من مؤهلات بلمختار، إثنين من الرعايا الكنديين: المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى النيجر ومساعدته (أُفرج عن الإثنين بعد أربعة أشهر) لكن عمليات الخطف هذه أدت إلى فتح حقبة من المواجهة بين القاعدة في المغرب الإسلامي وبين قوات الأمن النيجيرية⁽¹⁸⁾.

ولقد ازداد الوضع سوءا في النيجر خلال شتاء 2009 - 2010، حيث عزم "تانجا" على البقاء في السلطة بعد انتهاء فترة ولايته، على الرغم من الإجماع الدولي ضد هذه الخطوة، وقد استولت زمرة عسكرية على السلطة في فيفري 2010، وعينت "محمد داندا" لقيادة حكومة انتقالية تعهدت بإعادة العملية الديمقراطية في المستقبل القريب، وتواصل وحدات الجيش الاشتباك مع مقاتلي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في شمال النيجر (حيث اختطف مواطن فرنسي في أبريل 2010)، وقد استهدف اعتداء انتحاري بسيارة مفخخة تبنتها حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا في الرابع والعشرين من ماي 2013 جيش النيجر ومجموعة أريفا الفرنسية، وأسفر عن سقوط نحو عشرين قتيلا معظمهم عسكريون في شمال النيجر. وهما أول اعتداءين من هذا النوع في تاريخ البلد الفقير جدا، والواقع في منطقة الساحل جنوب الصحراء، والذي ساهم منذ بداية 2013 في العمليات العسكرية في مالي المجاورة، مع القوات الفرنسية والإفريقية ضد جماعات إسلامية مسلحة، وتبنت حركة التوحيد والجهاد في غرب

(17) Sam Makinda, "The History and Root Causes of Terrorism in African," in Wafula Okuma and Annel Botha (eds.), **Understanding Terrorism in Africa: in Search for Africa Voice**, op. cit., p.51.

(18) بيار، مرجع سابق، ص ص. 3-18.

إفريقيا -وهي من بين الجماعات الإسلامية المسلحة التي احتلت شمال مالي منذ 2012 قبل أن تطرد منه في جانفي 2013- الاعتداء، وأعلن المتحدث باسم الجماعة أبو وليد الصحراوي "بفضل الله قمنا بعمليات ضد أعداء الإسلام في النيجر"، وأضاف "سواصل الهجمات على فرنسا وكل الدول التي تقف مع فرنسا ضد الإسلام في الحرب في شمال مالي"⁽¹⁹⁾.

وترتبط الأزمة في تشاد بعدة متغيرات مهمة، لعل أخطرهما التهديدات الإرهابية، باعتبار أن هذا البلد يعد منطقة مهمة جدا لعبور الأسلحة من منطقة القرن الإفريقي إلى شمال إفريقيا وغربها، كما تنسم الأزمة الداخلية في تشاد بالكثير من حركات التمرد والعنف، خاصة بعدما اكتشف البترول في حوض دوبا في السنوات الأخيرة⁽²⁰⁾، ومن أبرزها مليشيات الزغاوة.

ولقد ازدادت الأزمة التشادية ارتباطا بمشكلة دارفور و تفاقت تداعياتها على الوضع الأمني في البلاد، وبالخصوص مع ظهور العصابات والجماعات المسلحة إثر تدفق حركات اللاجئين السودانيين، وكان الرئيس "إدريس ديبي" قد حث مرارا فرنسا وبقية دول الاتحاد الأفريقي على الإسراع بنشر القوات على الحدود الشرقية مع السودان، محذرا من مخاطر اندلاع حرب أهلية، وتقشي ظاهرة العنف والإرهاب في الداخل، حيث اتهم السودان مرارا بتسليح المتمردين في بلاده.

ومن أكبر انعكاسات الظاهرة الإرهابية على منطقة الساحل، هو زيادة حدة التنافس الدولي على المنطقة، بما في ذلك تنامي التطلعات الإستراتيجية الأمريكية والفرنسية تجاه المنطقة، حيث أصبح الإرهاب ذريعة التدخل الخارجي في سيادة الدول الساحلية⁽²¹⁾، بعد أن بدأت آلة الإعلام الغربي في بلورة بعض الأسباب والذرائع التي ستجعل مثل هذا التدخل مشروعاً، وعلى سبيل المثال فقد نشرت "الوول ستريت جورنال" بتاريخ السادس من أكتوبر 2001، مثالا مهما تحت عنوان: "حل مشكلة الإرهاب: الاستعمار"، قالت فيه أنه لا يوجد بديل أمام الغرب إلا أن يشن حربا ضد الدول التي دأبت على دعم الإرهابيين⁽²²⁾.

وأصبح تكريس مفهوم التدخل الدولي في الشؤون الإفريقية تحت مضلة الحرب على الإرهاب، وهو التدخل الذي اتخذ أشكالا سياسية وأمنية وعسكرية متنوعة، ولعل أبرز هذه الأشكال هو اتساع نطاق التدخل العسكري والأمني في شؤون المنطقة⁽²³⁾ والتي تأتي في مقدمتها التدخل الفرنسي الأخير في مالي.

ثالثا: ترتيبات مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي: بين الجهود الذاتية والإستراتيجيات الدولية برز في السنوات القليلة الماضية اهتمام واضح بمنطقة الساحل الإفريقي، وتمثل هذا الاهتمام في البرامج والمناورات العسكرية المختلفة التي تُقام في هذه المنطقة، التي يضعف فيها الوجود الحكومي الرسمي، إلى حد أنها أضحت ملاذا آمنا لعدد من الجماعات الجهادية الهاربة إليها وبالأخص من الجزائر وشمال إفريقيا، كما أنها شهدت معارك بين حركات التوارق المتمردة وحكومات مالي والنيجر.

ولقد صارت منطقة الساحل مجالا لدراسات عديدة أنتجت كماً كبيراً من المعلومات، بعد أن كانت هذه المعلومات عن المنطقة شحيحة ومحدودة. وتفيد خلاصة هذه المعلومات أن منطقة الساحل تحولت إلى مكان لتفريخ الإرهاب.

(19) بن الطيب، مرجع سابق، ص.4.

(20) عبد الله صالح، "الأزمة التشادية.. إلى أين؟"، السياسة الدولية، م.43، ع.182 (أفريل 2008)، ص.166-168.

(21) تطلق الكثير من الدراسات على عمليات التدخل المعاصرة بالاستعمار الجديد. انظر:

- Annel Botha, 'Challenges in Understanding Terrorism in Africa,' in Wafula Okuma and Annel Botha (eds.), **Understanding Terrorism in Africa: Building Bridges and Overcoming The Gaps** (Pretoria: Institute for Security, 2008), p.74.

(22) Mcfate, **op. cit.**, pp.10-22.

(23) محمود السيد، إفريقيا والأطماع الغربية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص.16.

ولم تكن القوى التي تقف وراء هذا الاهتمام الجديد، تتمثل في البيروقراطيين فقط والمصالح الأجنبية التي تأتي على رأسها القيادة الأوروبية -التابعة للجيش الأمريكي، والتي تقع جل منطقة الساحل ضمن مهامها- وإنما ظهر عدد من الفاعلين الذين لا يمكن اختزال اهتمامهم بمنطقة الساحل في مواجهة الظاهرة الإرهابية وحدها، وهو ما أدى إلى تبلور ما أسماه "وولفارم لاشر" Wolfarm Lacher بـ "الاقتصاد السياسي للمخاطر" حول إرهاب الساحل⁽²⁴⁾، ونشأ على إثره جدل حول تعريف المخاطر، وارتباطها بتسخير الموارد بغية بناء آليات تحقيق الأمن، غير أن ما يشاع حول التركيز على مواجهة الإرهاب في المنطقة لا يتسق مع المصالح المتعددة الموجودة هناك، كما أن الفاعلين المختلفين قد استخدموا التطورات التي حدثت، وكل واحد منهم يسعى إلى تحقيق مصالحه، وإلى تبرير اهتمامه بالمنطقة، وكانت نتيجة التفاعل في ما بينهم الإسهام في بناء اهتمام أمني حكومي (الأمننة) (*) تجاه المنطقة⁽²⁵⁾.

وقد برز الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل بعد تواتر الأنباء بأن الجماعة السلفية للدعوة والقتال قد نقلت جزءا من نشاطها إلى منطقة الساحل، وأعلنت الحكومة الأمريكية عن إنشاء "مبادرة الساحل الكبير" في نوفمبر 2002، لمساعدة تشاد، والنيجر، ومالي، وموريتانيا في مواجهة الظاهرة الإرهابية، حيث شاركت بقواتها -وفق المنظور الأمريكي- في بعض عمليات مواجهة الإرهاب، أبرزها المشاركة في تخطيط عملية قامت بها أربعة دول من الساحل هي مالي، وتشاد، والنيجر، والجزائر، تحت تسمية "مبادرة بان ساحل" Pan- Sahel Initiative في مارس 2004، ضد الجماعة السلفية للدعوة والقتال، بعدما كانت هذه الأخيرة قد قامت في مطلع 2003 باختطاف إثنان وثلاثون سائحا في صحراء الجزائر⁽²⁶⁾.

وقد حلت محلها "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" (TSCTI)، في جوان 2005، لتشمل عشر دول إفريقية محل مبادرة الساحل الكبير، إذ تعد هذه الأخيرة برنامجا حكوميا قامت به الولايات المتحدة للمساعدة على تطوير قوات الأمن الداخلية الإفريقية اللازمة لدحر الإرهاب، وغيره من النشاطات غير المشروعة، وتبلغ ميزانية مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء 500 مليون دولار، وقد وجهت اهتماماتها إلى الوجود العسكري الأمريكي في الصحراء⁽²⁷⁾، وذلك لأن وجود القاعدة في هذه المنطقة ضعيف، الأمر الذي يعزز فرضية تعزيز الوجود العسكري بالقرب من مناطق إنتاج النفط الإفريقية.

كما تعد "عملية تحمّل الحرية عبر الصحراء" (OEF-TS) المكون العسكري للولايات المتحدة في مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، وتقوم قيادة الولايات المتحدة في أوربا بتنفيذ عملية تحمّل الحرية عبر الصحراء، من خلال سلسلة من الارتباطات والخبرات العسكرية لتقوية قدرات الحكومات المحلية، بهدف مراقبة التوسعات الكبيرة بالأراضي البعيدة في الصحراء، وفي وقت تشير فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى خطر الإرهاب القادم⁽²⁸⁾.

وتشير تقارير دولية إلى أن لجنة الأزمات الدولية الصادر في عام 2005، تحت عنوان "الإرهاب الإسلامي في الساحل: حقيقة أم وهم؟"، أن المنطقة الشاسعة المحاذية للصحراء والتي تشمل مالي، والنيجر، وتشاد، وموريتانيا، لا تشكل مرتعا للنشاط الإرهابي، غير أن التصور والتعامل الخاطئين يؤديان إلى نتائج غير

(24) Wolfarm Lacher, "Actually Existing Security : The Political Economy of the Saharan Threat," *Security Dialogue*, Vol.39, No.4 (August 2008), pp.384-402.

(*) يشير مصطلح الأمننة إلى تكثيف الخطاب السياسي الأمني حول قضية ما، حتى تصبح موضوعا أمنيا.
(26) بيار فيليو، مرجع سابق، ص.84.

(27) Lachir, op. cit., pp. 385-386.

(28) جيفري هيريزت وغريغ ملير، "إفريقيا والحرب على الإرهاب"، في كاظم هاشم نعمة (مترجم ومحرر)، "إفريقيا بعد 11 سبتمبر: استراتيجيات الانخراط والتعاون" (ليبيا، طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2005)، ص.309.

مرجوة⁽²⁹⁾، في حين أن التعامل المتأني والمتوازن والجدي مع هذه الدول الأربعة من شأنه أن يبقي المنطقة في أمان.

وعليه فالسياسة المجدية لمواجهة الظاهرة الإرهابية هنا، تقتضي التعامل مع هذا التهديد بأفق أوسع، من خلال المساعدات التنموية أكثر من المساعدات العسكرية، ويضيف التقرير أن القول بتعاظم النشاط الإسلامي في المنطقة بما في ذلك باقي النشاطات العنيفة المتطرفة، هو قول غير دقيق تماما، فالمسلمون في غرب إفريقيا، كما هو الحال في مناطق أخرى، يعبرون عن معارضة متزايدة للسياسة الغربية، ولاسيما الأمريكية في الشرق الأوسط، وهناك في الوقت نفسه تزايد في الاستقطاب الأصولي، ومع ذلك يجب الحذر من المبالغة في تقدير أهمية هذه الأمور، فإسلام الأصولي حضور هنا في الساحل منذ ما يزيد على ستين عاما، دون أن يرتبط بالعنف المعادي للغرب⁽³⁰⁾.

كما لم تتوانى فرنسا في استخدام حجة مواجهة الإرهاب على مدى تأثيرها في المنطقة واحتفاظها بالنفوذ هناك، وهو سر تفاوض فرنسا مع حكومة مالي، وتقديم الفدية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، في العديد من المرات من أجل إطلاق سراح الرهائن الغربيين، كما حدث في صيف عام 2009، لما كان الأمر يتعلق بالكنديين، "روبرت فاوئر" و"لويس غايي"، وكذا السائحتين الألمانية والسويسرية⁽³¹⁾.

كما قامت السلطات الفرنسية بالضغط على حكومة مالي في مارس 2010، هذه الأخيرة التي اختارت دفع الفدية مرة أخرى وإطلاق سراح الرهينة الفرنسية "بيير كامات" Pierr Kamette⁽³²⁾. وكانت الرسالة هنا واضحة، وهي ليست خروجاً عن التحالف الدولي ضد الإرهاب - رغم استهجان هذا الموقف من قبل الدول الكبرى الفاعلة في مواجهة الظاهرة الإرهابية - وإنما التأكيد على بقاء نفوذها في الدول التي طالما كانت مناطق نفوذ لها في السابق. ولذلك فهي تحاول اليوم تصدير الأمن للمنطقة حسب تصوراتها الخارجية.

الخاتمة: نحو إستراتيجية تعاون جهوي لمجابهة مشتركة لإرهاب الساحل:

تدفع المرحلة القادمة بضرورة توثيق روابط التعاون والتضامن الدولي، إذ أنه من المتفق عليه أن الأمن الوطني يدرس ضمن ثنائية التهديدات والانكشاف، فالدول في سبيل تحقيق أمنها تقوم بتقويم دائم لتهديد العالمين، وإن الطريقة التي تتعامل بها الدولة مع التهديدات والانكشاف هي التي تحدّد في الأخير فاعليتها في مجال أمنها القومي.

ومن ثم، فإن هناك العديد من التحديات التي تواجه الجهود الإفريقية في مجال مواجهة الظاهرة الإرهابية، ومن أبرزها تلك المتعلقة بإدارة جهود مواجهة الظاهرة الإرهابية، إذ أن كثافة الدور الأمريكي والفرنسي يُضعف من الدور الإفريقي في توجيهها على النحو الذي يتطابق - الفعل - مع المصالح الحقيقية للمنطقة، وليس وفق المصالح الأمريكية أو الفرنسية، باعتبار أن الدور الكثيف الذي تلعبه كل منهما في جهود مواجهة الظاهرة الإرهابية في الساحل الإفريقي ربما يؤدي بحد ذاته إلى تأجيج هذا التهديد، وليس إلى منعه أو مكافحته، وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة الاعتماد قدر الإمكان على الجهود الذاتية فيما بين دول الساحل في مجال مواجهة الإرهاب، وحصر الدور الأمريكي والفرنسي والدولي في هذه الجهود في أضيق الحدود الممكنة، بما لا يجعل الأفارقة طرفاً

(29) مركز أبحاث إفريقي، "التدخل الغربي في الساحل سيحول القاعدة إلى حركة تحررية"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.magrssa.com/post.aspx?u2630RA=30A38_18/11/2013

(30) المكان نفسه.

(31) محمد الناصر، "الشعب الفرنسي ليس ساذجا لتصديق التهديدات الإرهابية"، الأحرار، ع. 3840 (الاثنين 27 سبتمبر 2010)، ص. 2.

(32) محمد شراق، "باريس تحشد الدعم الإفريقي لتحرير رهائنها لدى القاعدة"، الخبر، ع. 6154 (الاثنين 25 أكتوبر 2010)، ص. 6.

في صراع الولايات المتحدة مع الجماعات الإرهابية، وحتى لا يكون ذلك سببا لتفاقم ظاهرة الإرهاب في المنطقة مستقبلا، وبهذا يمكن أن يتحول الساحل الإفريقي إلى أرض خصبة وجاذبة وملهمة ومدرية وحاضنة ومفرخة ومصدرة للعناصر الإرهابية، وبالتالي مصدرة للأمن.

وبالمحصلة، فقد شاعت مسألة مواجهة الإرهاب وفقا للمقاربة الانفرادية في كثير من الدول التي عانت من الظاهرة الإرهابية، ولعل من أبرز الدول الإفريقية، نجد الجزائر، وكينيا، ونيجيريا، وجنوب إفريقيا، ومصر، وأثيوبيا، بينما يقل كثيرا الاهتمام بقضايا الإرهاب في دول أخرى، وقد اضطلعت هذه الدول بعدة أدوار مست سياستها الخارجية تجاه محيطها الإقليمي⁽³³⁾، في إطار مواجهة فعلية للظاهرة الإرهابية، حيث تلعب الأدوة العسكرية دورا تكامليا، إن لم نقل أنها الكيان القيادي، في مواجهة الظاهرة الإرهابية على المستوى المحلي بالنسبة لدول شمال إفريقيا⁽³⁴⁾.

ولقد كان الاهتمام الجزائري بتعزيز التعاون في مجال مواجهة الظاهرة الإرهابية على المستوى الجهوي وشبه الجهوي بندا رئيسيا على قائمة اهتمامات السياسة الأمنية للجزائر حيال المحيط الإفريقي، إذ تسعى الجزائر اليوم إلى محاولة احتواء الأزمة الأمنية في مالي والنيجر، حيث تسعى للتنسيق مع مالي والنيجر وموريتانيا (دول الميدان) إلى وضع برنامج موحد لمحاصرة النشاط الإرهابي في منطقة الساحل، والقضاء على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

كما كان الاهتمام بتعزيز التعاون في مجال مواجهة الظاهرة الإرهابية، على المستوى الإقليمي، بندا رئيسيا على قائمة اهتمامات المنظمات الإقليمية، وكانت الأبعاد الأمنية أحد أبرز دوافع الانتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي، كما كانت هذه الأبعاد هي الأكثر وضوحا في بنية المنظمة القارية الجديدة، حيث استحوذت مسألة مواجهة الإرهاب على حيز رئيس في اهتمامات المنظمة الجديدة، إذ ارتكز التعامل مع الظاهرة الإرهابية - في إطار الإتحاد الإفريقي - على أنه لا يعتبر فقط عملا خارجا عن القانون، وانتهاكا جديا لحقوق الإنسان، وإنما يعتبر عقبة كبيرة أما التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الإفريقية، ولذلك فقط تضمن الميثاق التأسيسي للإتحاد الإفريقي إدانة لأعمال الإرهاب، باعتبار أن ذلك واحد من المبادئ الأساسية لأعماله، كما أنه يسعى من خلال مجلس السلم والأمن الإفريقي إلى التعاطي مع الظاهرة الإرهابية في القارة، هذا من الجانب العملي. أما من الجانب العلمي فقد اضطلع قيام المركز الإفريقي للدراسات والبحث في مجال الإرهاب - الذي يوجد مقره في الجزائر - بالإعداد والتخطيط لكيفية تفعيل التصدي لما تفرزه هذه المظاهر من تهديدات للأمن الوطنية والإقليمية والدولية، التي تزداد تشابكا أكثر من أية وقت مضى.

(33) Sofiane Sekhri, "The Role Approach as a Theoretical Framework For The Analysis of Foreign Policy in Third World Countries," *African Journal of Science and International Relations*, Vol.3, No. 10 (October 2009), pp.423-243.

(34) س.ك. ستيد، "دور الجيش في محاربة الإرهاب"، في كاظم هاشم نعمة (مترجم ومحرر)، إفريقيا بعد 11 سبتمبر: استراتيجيات الانخراط والتعاون (ليبيا، طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2005)، ص ص. 199-201.